



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٣ / ٧ / ١٩٧٧

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

بعد ٣ سنوات انفتاح :

البنوك الأجنبية والمشاركة ضرورة للتنمية الاقتصادية في مصر

انطلقت سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر منذ بدأ تطبيقها في اوائل عام ١٩٧٤ ، في عدة اتجاهات ، وبالنسبة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية ، كانت المسيرة في اتجاهين متوازيين ومتكاملين في نفس الوقت . باصدارها للقانون ٤٣ لسنة ٧٤ ، والقانون رقم ١٣٢ لسنة ٧٧ ، فقد قامت مصر بتقديم عدة مزايا وحوافز لتشجيع رؤوس الأموال على الدخول الى مصر عن طريق خلق صناعات ونشاطات جديدة على اساس فنية وتكنولوجيا حديثة ، ومتقدمة ، وفي ذات الوقت مهدت هذه القوانين في اعادة خلق مركز مالي عالمي في مصر يساهم في جانب من العمليات المالية والمصرفية المتزايدة ليس في مصر وحدها بل في كافة دول المنطقة .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مصر سواء في هيئة بنوك مشتركة أو خروج لبنوك اجنبية ثلاثون مصرفا كلها من كبريات المؤسسات المالية العالمية والمصرفية التي تتمتع بقدر كبير من السمعة والخبرة في مختلف مجالات التمويل والاستثمار . أن اجمالي رؤوس أموال تلك البنوك قد وصل الى أكثر من ١٢٠ مليون دولار . كما أن ميزانيات اربعة من تلك البنوك عن عام ١٩٧٦ قد اظهرت أن رقم اعمالها قد تعدى ٢٢ مليون دولار وأن ارباحها الصافية عن ذلك العام قد وصلت الى حوالي ٧ ملايين دولار .

والدور الذي تلعبه البنوك الاجنبية والمشاركة في مصر في هذه الفترة الهامة من تاريخنا الاقتصادي يمكن أن يكون عاملا هاما للغاية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بالبلاد . كما أن النتائج التي وصلت اليها تلك البنوك تعد بلا شك دليلا واضحا على المستقبل المشرق الذي ينتظر القاهرة كمركز مالي عالمي ■

وقد لاحظنا ان استجابة مراكز المال والاعمال العالمية لهذا النشاط الاخير كانت سريعة ومشجعة جدا على الرغم من بعض الظروف غير الملائمة . ومعما لاشك فيه ان تلك الاستجابة التي تلقاها من عدد كبير من المصارف والمؤسسات الاقتصادية العالمية فهي اقوى دليل على ان مصر هي المكان المثالي لخلق سوق عالمي لرأس المال في المنطقة . ويبدو ذلك الامل معقولا جدا في بلد يتمتع بموقع جغرافي عبقري ، بالاضافة الى عمالة مدربة ، واستقرار سياسي واقتصادي .

والآن . . . وبعد مضي ثلاثين شهرا فقط على بدء تنفيذ قوانين تشجيع الاستثمارات الاجنبية في مصر نجد انه قد تم انشاء اثني عشر بنكا مشتركا بين البنوك المصرية والبنوك العالمية الاجنبية وذلك بالاضافة الى سبعة عشر فرعا للبنوك الاجنبية والعربية . كما تم مؤخرا انشاء بنك جديد يملكه المصريون العاملون في الدول العربية وبذلك يكون اجمالي عدد المصارف التي تعمل في